

وفي المحصلة، فإنه لا يبدو أن هناك انفتاحا سياسيا يلوح في الأفق الصيني القريب، بل إن الأمور مرشحة إلى أن تبقى على حالها مع التأكيد بأن الصين لن تقوم بأي عمل حيال إعادة ضم تايوان طالما أن "العقيدة البوشية" هي السائدة حاليا في أروقة الإدارة الأمريكية.

مواد ذات علاقة

[الصين مخيرة بين دعم كوريا الشمالية وإبعاد أمريكا من المنطقة!](#)

إن معدل النمو الإقتصادي في الحزام الجنوبي الشرقي للصين، وليس في شنغهاي وحدها، هو أحد المعدلات الأكبر في العالم اليوم. وتدل الإحصائيات على وجود حوالي مئة وستين مليون شخص من الصينيين يعيشون في مناطق مفتوحة اقتصاديا ويمكنهم أن يصبحوا عناصر فاعلة ولكنهم لا يستطيعون بحكم القوانين المعمول بها أن يصبحوا هم أنفسهم أصحاب مؤسسات إلا على أساس فردي أو عائلي، وإلا إذا كانوا أيضا أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني. وإذا كانت شبكة الانترنت مسموح بالإبحار فيها، فإن الحكومة اعتمدت على شركات أمريكية من أجل تزويدها بوسائل معرفة "من يقرأ"، "وماذا يقرأ" وكذلك التزود بأجهزة الكترونية يمكن بواسطتها إعاقه وصول الصينيين إلى المعلومات الآتية من الخارج.

ولدى الصين جيش كبير قوامه أكثر من ثلاثة عشر مليون جندي أي أنه الأكبر عددا بين جيوش العالم، وهناك جهاز شرطة كبير أيضا وحاضر في كل مكان، وتلعب السلطة المركزية في بكين العاصمة الدور الأساسي في توجيهات البلاد الداخلية والخارجية والقائمون عليها اليوم هم ورثة ماوتسي تونغ، الذي كان قد

استولى على السلطة بقوة السلاح عام 1949 وأرسى أسس النظام الشيوعي في الصين. وإذا كان القادة الصينيون في فترة ما بعد ماو قد أظهروا انفتاحا على العالم، فإنه ليس هناك من يسمح بالقول بوجود ديمقراطية ودولة قانون على الطريقة الغربية، بل إن القادة الصينيين يعتبرون المطالبة بمثل هذا "النموذج" من الحكم بمثابة "التدمير المبرمج للمجتمع الصيني". لقد اختار القادة الصينيون الجدد الحرية الاقتصادية المؤطرة ولكن من دون الحرية السياسية، وفي الوقت نفسه عاد للصينيين إحساسهم بـ "عزتهم الوطنية". إن الصينيين حريصون جدا على "ضرورة أن تبقى الصين موضع احترام الآخرين"، وأن لا تتعرض أبدا لـ "الإذلال" وذلك على أساس أنها كانت في أكثر من مرحلة من تاريخها بلدا قويا ومتقدما بالقياس إلى البلدان الأخرى. وعلى مثل هذه الأفكار أمكن تبرير اللجوء إلى التسليح الكبير وإلى قبول التضحية من أجل المجهود الحربي وبعد استرجاع هونغ كونغ تتجه الأنظار نحو تايوان أو الصين الوطنية كما سادت التسمية لفترة من الزمن، وكان صينيو تايوان قد نقلوا جزيرتهم من حالة التخلف إلى درجة تنمية متقدمة وفي أصعب الظروف، بل وأثبتوا أنه يمكن لكيان صيني أن يكون ديمقراطيا، وهذا يشكل سببا إضافيا لدى قادة بكين من أجل المطالبة بعودة تايوان إلى "الوطن الأم".

وإن تسعة أعشار الصينيين يعيشون في الأرياف حيث شروط الحياة قاسية جدا، على عكس الحال في مدينة مثل شنغهاي ومستوى الحياة أفضل بعشرة أضعاف على الأقل. وإذا كان الفلاحون الصينيون يعانون تاريخيا من وضع اقتصادي صعب فانهم يحسون اليوم بالفروق الهائلة بينهم وبين سكان المدن، وخاصة على الشواطئ الجنوبية الشرقية حيث تسود قواعد

تعامل ذات طبيعة رأسمالية ولكن بعيدا عن أي بعد سياسي. وإن نسبة تزيد قليلا على 10% من السكان تسيطر على السلطة السياسية في البلاد وتقوم بعملية انفتاح اقتصادي محدودة جدا الى جانب التأكيد على الروح القومية الصينية، مع حالة تأهب مستمرة تقريبا للجيش والشرطة والذين يمثلون حوالي 4% من مجموعة السكان.

ولكن ماهي فائدة الصواريخ المتطورة والتي يمتلكها الجيش الشعبي الصيني؟، ولماذا بعض هذه الصواريخ لها مدى دولي ويتجاوز حدود الصين الراهنة؟

الإجابة ببساطة: من أجل استعادة تايوان، أما الهدف الرئيسي فإنه يكمن حسب الرؤية الأمريكية في السيطرة على مضيق تايوان والذي يشكل أحد الطرق الرئيسية للتجارة البحرية في آسيا، وهذا الطريق يزود اليابان وكوريا الجنوبية بالبترو، وهو أيضا طريق الإستيراد والتصدير بين شرق آسيا وأوروبا. هذا يعني أن هذا المضيق يشكل موقعاً استراتيجياً ذا أهمية بالغة، وبالتالي هناك إمكانية كبيرة بأن يكون أحد نقاط المفاوضات السياسية.

وحسب بعض المحللين، فإن إعادة الاستيلاء على تايوان سيشكل تراجعاً سياسياً كبيراً بالنسبة للولايات المتحدة وللعالم الغربي كله، وما يؤكد مراقبون كثيرون هو أن الصين تريد أن تصبح القوة الكبرى في آسيا، والأمر الذي يمكن ترجمته بالقول أنها تطرح نفسها كـ "خصم" للولايات المتحدة الاميركية في هذه المنطقة من العالم.

ومع هذا، فإن الصواريخ عابرة القارات لا يمكنها أن تجعل من الصين خصماً له مصداقته بالنسبة للجيش الأمريكي. وإن سقوط تايوان بيد الصين لا يعني أن اليابان وكوريا الجنوبية

والبلدان المزدهرة في شرق آسيا سوف تسقط بدورها، لكنها ستكون حتماً في وضع حرج يجعلها تتصرف بكثير من التعقل حيال القوة الصينية المتصاعدة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى عوامل إضافية قد تستخدمها الصين من أجل إضعاف الولايات المتحدة والغرب، وهو ما تحدث بعض المحللين من شراء أصحاب مليارات من الصين (هونغ كونغ) لعدة شركات على طرفي قناة بنما، إذ أن هؤلاء الأثرياء لديهم علاقة وثيقة جداً مع القادة في بكين. كما أن للصين علاقات عسكرية مع إيران وباكستان، وهذا مصدر قلق آخر بالنسبة للأمريكيين. وكان ضابطان صينيان كبيران قد نشرتا عام 1999 كتاباً تحت عنوان "الحرب بلا حدود" واقترحا فيه توسيع إطار الحرب لما هو أبعد من المعارك العسكرية وبحيث تطال الإقتصاد والحرب الجرثومية أو الكيماوية. ويقولان: "إن الحرب هي بصدد تجاوز اختصاص الجنود والشئون العسكرية، كما أنها تنتقل تدريجياً إلى أيدي الساسة ورجال العلم ومسؤولي البنوك". هذا الكتاب تم إصداره في الصين، الأمر الذي يعني موافقة السلطات عليه بالضرورة.

وتبدو السياسة الصينية على أنها نوع من الهروب إلى الأمام، ولكنه هروب لا يستند إلى إرادة الاستمرار وانقاذ ما يمكن انقاذه وإنما أيضاً على الرغبة العميقة في التأثير على النظام العالمي وإمكانية تغييره. فقبل الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت هناك استراتيجية صينية، وعندما وصل الرئيس جورج دبليو بوش إلى السلطة لم يغير جذريا السياسة الاميركية حيال الصين. لكنه صرح قائلاً: "إن الصين لا تراحمنا، إنها منافس لنا، والمنافس ليس خصماً بالطبع"، وبعد فترة من الزمن صرّح بوش بقوله: "إننا سنعتبر الهجوم على تايوان بمثابة هجوم

علينا"، إذ أن الأمور تغيرت كثيراً بعد 11 سبتمبر 2001. لقد دخلت الصين كعضو في منظمة التجارة العالمية، أي ما يعني دخولها إلى دائرة "اقتصاد السوق". ثم شيئاً فشيئاً بدا بعض التغير على الخطاب الأمريكي باتجاه التشدد، وعادت اليابان لتسلح نفسها من جديد وتعززت التحالفات العسكرية بين الولايات المتحدة وعدد من بلدان شرق آسيا، أي كوريا الجنوبية وتايلاند والفلبين. في الوقت نفسه تمركزت القوات الأمريكية بموافقة الرئيس الروسي بوتين في جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية (السابقة) أي على الحدود الشمالية والغربية للصين، وتم من جديد أيضاً تأكيد التحالف العسكري بين باكستان والولايات المتحدة، وتقاربت الهند رغم نزاعاتها مع جاريتها باكستان من أميركا.

إن الحديث السائد في واشنطن يقول بـ "احتواء الصين" وضرورة الوقاية من الخطر بدلاً من الرد عليه. كذلك يتم الحديث عن مصالح متبادلة، ومع ذلك هناك ثلاثة "سيناريوهات" تتلخص في : الفوضى وربما الانفجار، أو الهروب إلى الأمام والدخول في حروب خارجية، أو أخيراً التطور نحو نظام أقل "مشاكسة" وأكثر "طواعية".

ويعكس احتمال الفوضى والتفجر واقع الإنشاقات الداخلية، حيث يرى القائلون بهذه الفكرة بأن اللحمة الصينية متماسكة بفضل "الوجود الطاغي" للقوات المسلحة. وهناك أيضاً عامل الفساد حيث يقال أن "كل شيء قابل للشراء" ويقول الصحفي الأمريكي نيكولا د. كريستوف في هذا الصدد: "من الممكن للفساد وللتفجر الإقليمي أن يحولا الصين إلى نيجيريا أخرى". أما "سيناريو" الهروب إلى الأمام فقد كان وارداً إلى أن أعلن الرئيس بوش عن توجهه الاستراتيجي. وكان يمكن لمثل ذلك

الهروب إلى الأمام أن يجر عقوبات اقتصادية ذات نتائج عميقة، ولكن رغم هذا "لا يمكن استبعاد الهروب إلى الأمام اليوم بشكل كامل على الرغم من عقيدة بوش"، بينما يرى الصحفي نيكولا من جهته بأن ما يهم القادة الصينيين ما يجلبه أي قرار من نتائج على صعيد موازين القوى بين المجموعات داخل الحزب وليس ما يمكن أن يكلف ثمنه للصين. ويقول أصحاب فكرة "أقل مشاكسة وتسليطاً" بأنه على الرغم من كل ما تعاني منه الصين، فليس مستبعداً أن تتطور على الطريقة التايوانية، ثم إنه لا بد للنزعة العسكرية من أن تتضاءل مع حلول الرفاهية. وفي المحصلة، فإنه لا يبدو أن هناك انفتاحاً سياسياً يلوح في الأفق الصيني القريب، بل إن الأمور مرشحة إلى أن تبقى على حالها مع التأكيد بأن الصين لن تقوم بأي عمل حيال إعادة ضم تايوان طالما أن "العقيدة البوشية" هي السائدة حالياً في أروقة الإدارة الأمريكية.